

حسين سالم: مشروعاتي مع الصهاينة كانت بتكليف من مبارك



الأحد 8 يناير 2012 12:01 م

في مفاجأة من العيار الثقيل أكد رجل الأعمال الهارب حسين سالم أن كل المشروعات التي دخلها مع إسرائيل كانت بتكليف رسمي من حسني مبارك وجهات أخرى في مصر رفض الكشف عنها

كما أكد حسين سالم أن تكليف مبارك له بمواعيد اللقاء مع الشركاء الإسرائيليين أو السفر للتعاقد مع إسرائيل كان يتم عبر الدكتور أسامة الباز والمرحوم السفير محمد بسيوني سفير مصر الأسبق لإسرائيل

وأكد سالم حسينا جاء بصحيفة "روزاليوسف" أنه سيظل صامتا حتى تنتهي كل الزواجع ، وكشف أن أسرة مبارك ستغادر مصر فور انتهاء المحاكمات إلى لندن، وقال: قمت بإعداد كل التجهيزات اللازمة لاستقبال العائلة في لندن . مشيراً إلى أن الحكومة الإسبانية رفضت استضافة طلب أسرة مبارك بالإقامة فيها وأنه لديه مستند رسمي بهذا الرفض في صورة برقية رسمية

إضافة إلى ذلك طلب حسين سالم من سوزان مبارك إرسال فيلم كامل عن مرافعة النيابة التي تناولت فيه دور سالم في قضية مبارك

ونفي سالم الأخبار التي نشرت حول امكانية تسليمه لمصر في غضون ثلاثة أشهر، وقال : "إنه سيرسل تحياته من إسبانيا في مايو المقبل مع صديقه الرئيس المخلوع حسني مبارك" . معربا عن خيبة أمه في وسائل الإعلام المصرية - علي حد تعبيره . مؤكدا أنه لا يعلم من أين يأتيون بتلك الأخبار

وأشار سالم إلى أنه يتابع جلسات محاكمة مبارك علي شاشات التلفزيون المصري علي مدار الساعة . مؤكدا أنه لا يثق حاليا إلا في وسائل الإعلام الحكومية، وقال: "حكم تسليمي سيصدر خلال شهرين".

وأوضح حسين سالم أن وزارة العدل الإسبانية اخطرتهم بأنهم ينتظرون حكم المستشار أحمد رفعت في قضيته في غضون 60 يوما من الآن، كما بلغهم من القاهرة بشكل شبه رسمي وذلك الحكم لن يجبر إسبانيا علي تسليمه لمصر، وقال: "هناك في مصر من لا يفهم ولا يريد أن يدرك أننا إسبان ولسنا مصريين" . مؤكدا أن القوانين الأوروبية والإسبانية الاشتراكية بالتحديد لا يمكن أن تتيح لأي سياسي إسباني الموافقة علي تسليم مواطن إسباني حتي ولو كان أصله غير إسباني

ترتينا علي ذلك أكد سالم أنه لا توجد حاليا أي معلومات يمكن أن تدينه أو تدين أحد من أبنائه علي حد معلوماته في الملفات المصرية وكشف أنه يدير مع الحكومة المصرية شركاته في مصر وأنه يتحدث عدة مرات في اليوم الواحد مع مسئولين مصريين لإدارة مشروعاته الصادر بشأنها قرارات وأحكام منع التعامل مؤكدا أن القرارات والأحكام المصرية وقتية وليست نهائية وأنه علم من مستشاريه في القانون المصري أن أملاكه سترد إليه وستتم إزالة الحظر عنها بموعد اقصاه يونيو 2012.

وأشار حسين سالم إلى أن الحكومة المصرية خدمته وجعلته علي حد تعبيره «يحوش بالعافية»، حيث ترسل أرباح شركاته الناجحة في مصر للبنوك ولا يتم التعامل عليها وأنه سيد طبقا لتقديراته مئات الملايين عندما يفرج عن ممتلكاته في مصر

ونفي سالم أن يكون قد قصد الاضرار بالاقتصاد المصري وأكد أنه كان بعيدا عن كل المناقصات الحكومية وكل مشروعاته تعمل طبقا لقوانين الاستثمار الحرة وقال: "إن قضية الفيلد التي بناها لمبارك قضية فشك وسيصدر فيها حكم، إما بالبراءة أو حكما سيتم نقضه بالبراءة فيما بعد عقب هدوء ثورة الشعب المصري".

وفجر حسين سالم مفاجأة وهي أن جهات قضائية مصرية مهتمة بقضاياه شكرت في الفترة الأخيرة في أسلوب تعاون السفارات المصرية

في كل من إسبانيا وواشنطن ولندن مع جهات التحقيق القضائية بالقاهرة وهو ما دفعهم لمخاطبة الجهات القانونية والقضائية المعنية بتلك البلاد مباشرة مثلما حدث علي حد تعبيره في واشنطن عندما خاطبت الجهات القضائية المصرية الجهات الأمريكية مباشرة دون تدخل السفارة المصرية هناك